الفصل الثالث عشر

مشروع برنامسج

الحكم فى نجاح هذا العمل من فشله ليس من شأن القائمين به بل من شأن القراء ومن شأن الشعب وقادة الرأي فيه ، وأما القائمون به فمن شأنهم فقط أن يسيروا به ، ويتجنبوا الأخطاء التي وقعوا فيها ، ويجتهدوا فى خدمتهم لأطفال الشعب ، وفى تنويع برنامج النشاط بحيث يصبح يضم كل ما يحتاجه الأطفال من عناية صحية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية . وعليهم أن يعيدوا دراسة البرامج بين الحين والحين حتى لا يدرجوا على شيء فيصبحون يمارسونه لا بحكم ما يعود منه من الفائدة ، بل بحكم العادة وبحكم سلوك السبيل المعبد الممهد.

وفى حالة ما إذا أخذ الشعب والوا الحكم فيه بهذا المنهج فى خدمة أطفال الشعب ، فى حالة ما إذا اقتنع هؤلاء وأولئك بأن هذا ما يجب أن يعمل في سبيل هؤلاء الأطفال ، يرى الكاتب لزاما عليه أن يضع مشروعاً تاماً لهذا العمل ، مشروعاً يخدم أطفال الشعب كلهم ، حتى إذا أخذ بهذا المنهج تكون الطريق واضحة المعالم ، ويكون هنالك أساس يسير عليه من يريد أن يسير بعد التغير والتبديل الذي يروق للقائمين بالعمل .

والكاتب يبنى مشروعه على ما مر به من اختبار فى مثل هذا العمل ، فهو يعمل فيه باستمرار منذ عام ١٩٢٨ إلى يومنا هذا وقد يستمر يعمل فيه بضع سنين أخرى ، وهو لذلك يخال أنه قد خبر الصبيان والخدمة بينهم وعرف عنهم شيئاً لا بأس به قد يصبح أن يصبح أساسا للعمل بينهم ويخيل اليه أيضاً أنه لا يرمى بالادعاء والغرور إذ هو اجترأ على وضع نظام من هذا القبيل لخدمة الصبيان فى البلاد . وعلى كل حال يجازف الكاتب بهذا

حتى إذا خطر للبلاد أن تجرب هذا النوع من الخدمة يكون أمامها مشروعا إن لم يصلح للتطبيق في الحال قد يصلح أساساً للتفكير وابتداع المشروعات .

وهنا لا يملك الكاتب إلا أن يذكر القارىء بأن التجارب التي أجريت على أطفال الشعب أجريت في القاهرة وأجريت على عدد معين من الصبيان وفي حيين أو ثلاثة ، وأن هذا الكتاب قد وضع على أساس هذه التجربة فهل يصلح هذا الأساس لجميع أطفال الشعب في جميع الأحياء وفي جميع المدن على السواء؟ وهل يصلح مثل هذا النظام لأطفال الفلاحين أيضاً؟ هل إذا عم البلاد كلها يفيد الأطفال منه الفائدة المرجوة؟ هذا شيء يترك للقراء أيضاً فهم الذين يستطيعون الحكم دون تحيز أو دون انحراف عن جادة الصواب بفعل مؤثر من المؤثرات .

وإنما يزعم الكاتب أن التجربة لم تعمل على أساس الأحياء أو المدن أو الأرياف ، فهذه أشياء محدودة وأمكنة لها حدود معلومة لا تتعداها ، والحكم عليها لا يسحب على غيرها في جميع الحالات ، فاسيوط غير قنا وبنها غير أسوان ، ولكل منها حكمه الخاص وحالته التي قد ينفرد بها ، وإنما يخيل للكاتب أنه بنى حكمه على شيء أعم من الأمكنة والأحياء والمدن ، يخيل اليه أنه بناه على الطبيعة الانسانية ، على طبيعة الصبيان ، وهذه واحدة لا تتغير في مجموعها وإن كانت تتغير في تفاصيلها ، فما يحتاج اليه الصبي في المنيا يحتاج إليه أخوه في المنصورة وهو العناية والرعاية الصحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا يكون التفاوت بينهما في نوع الخدمة وإنما في درجتها تبعاً لدرجة الصبي ومكانته من الحاجة ، فقد يحتاج بعضهم إلى عناية أكبر في بعض النواحي دون النواحي الأخرى .

وعلى كل حال يزعم الكاتب أن يبنى مشروعه على أساس نادي كوبري الليمون لأطفال الشعب وعلى أساس اختباراته ومشاهداته في هذا المعهد ، وعلى أساس ما وجد أنه يصلح للصبيان فيه ، وعلى أساس أن

ما قد يصلح للصبيان فيه قد يصلح للصبيان في كل مكان في البلاد مع تغيير قليل أو كثير تبعاً للأقاليم أو البيئة التي توجد فيها كل من هذه المعاهد .

ولكي يسهل علينا تناول الموضوع نزمع أن نتكلم أولا عن معهد واحد منها ، ماذا يحتاج هذا المعهد ؟

يصح أن نجعل كل وحدة منها لخمسمائة صبي وذلك لأن المصاريف اللازمة للادارة والألعاب والنشاط قد تتساوى لخمسين صبيا ولخمسمائة مع فروق بسيطة قد لا يؤبه لها ، فهنالك حد اقتصادي لهذه المنشئات كما أن هنالك حداً اقتصادياً لكل عمل عنده يفقد التناسب بين الفائدة ورأس المال .

تحتاج الوحدة إلى ألف وخمسمائة إلى ألفين متر مربع من الأرض الفضاء ، تسور حتى يضبط الدخول والخروج والنشاط من أوله إلى آخره ، وهذا شرط مهم من شروط التربية أن يستطيع المربي حصر البيئة وتحديد العوامل فيها ، ويقام على الأرض بناء يتناسب والحي أو القرية أو المدينة التي توجد بها الوحدة . ولا يهم نوع البناء فقد يصلح الطوب النيء في الأرياف ، وقد يصلح ما هو أدنى من ذلك وقد يصلح في المدن البناء بالحجارة العادية التي يستعملها فقراء الشعب .

وعلى كل حال يجب أن تكون دورة المياه مستوفاة ، غزيرة المياه ، واسعة ، كافية للاستحمام الذي سيكثر بحيث يقبل جميع الصبيان عليه ، فان لم تكن مبانيها معدة لهذا الاستعمال الكثير لا تستطيع أن تتحمل كل هذا الضغط عليها ، ويكون بالبناء بضعة حجرات للنشاط والاجتماعات ونظن أن حجرة لكل مائة صبي تكفي الغرض المطلوب ، أما الملاعب فشأنها هين وتكاليفها لا يعتد بها .

وللوحدة خادم للحراسة والتنظيف والاعتناء بها والمساعدة في ضبط دخول الناس فيها ، إذ لا يصح أن كل طفل يدخل الى الوحدة متى أراد ، فالوحدة لأعضائها دون غيرهم ، ثم إن لكل مائة صبي رائد — افندي متعلم

جهده أمر الأطفال ويعرف ما يحتاجون اليه وله من حدة الذهن ومضاء العزيمة ما يعينه على سد حاجات الأطفال . وترتب له دراسة خاصة حتى يصبح صالحاً لمثل هذا العمل ، وعلى هذا فقد تحتاج الوحدة الى ستة رواد ، لا يتقطعون للعمل فيها ، وانما يعملون في أوقات فراغهم من عملهم في المكاتب والدواوين .

وتصلح الوحدة لأغراض متعددة غير خدمة الصبيان أن أراد القائمون بها ذلك ، يستطيعون استعمالها صباحاً لبنات الحي ، يقوم على شئونهن طائفة من الآنسات والسيدات ، ويمكن استعمالها منتدى لرجال الحي بعد فراغ الصبيان من نشاطهم ليلا ، ويمكن أن تستعملها وزارة الصحة مركزاً للعلاج والكشف الطبي على الناس وخدمتهم في الوقت الذي لا يستعملها فيه هؤلاء أو أولئك من البنات والصبيان والرجال ، وعلى كل حال من الممكن جعلها مركزاً للخدمة الاجتماعية الشاملة .

وكم كنا نود لو أن وزارة المعارف خرجت عن حدودها الضيقة وشعرت أن مسئوليتها في خدمة الشعب تتعدى تقديم بعض المعلومات التي قد تنفع وقد لا تنفع للأطفال ، كنا نود لو أنها فتحت أبواب مدارسها التي تملأ الأحياء في المدن والقرى ، فتستعمل كوحدات لخدمة الصبيان عامة بعد الفراغ من التدريس فيها ، فهذه المدارس بملاعبها ودورات المياه فيها واستعدادها تصلح لخدمة أطفال الشعب لو أن وزارة المعارف شعرت انها مسئولة عنهم أيضاً كما أنها مسئولة عن تلاميذها ، ولو فعلت لخففت عبء إنشاء مثل هذه الوحدات عن كاهل الشعب والدولة في حالات كثيرة .

وعلى كل حال لابد من الانشاء في حالات كثيرة ، ولابد أن تراعي في الانشاء قواعد الاقتصاد كل المراعاة ، فليس الغرض بناء هياكل للفن ، وإنما الغرض إقامة نقطة بسيطة يدور حولها نشاط الصبيان في الحي ، ويشعرون أن حياتهم مرتبطة بها كل الارتباط ، فيها ينشطون ويستمتعون بالحياة في بدء عهدها ويفيدون منها خيراً كثيراً ، وليس معنى إلحاحنا في

الاقتصاد أننا نكره أن يكون للصبيان هياكل فنية أو قصور شاهقة ينعمون بالنشاط فيها ، ونود لو أن بعضها أصبح قصوراً يحج اليها الشعب ليرى كيف ينعم الأطفال في ظل عناية الشعب والحكومة ، وإنما ندعو الى الاقتصاد حتى تكثر الوحدات وتعم الفائدة .

ومصاريف الانشاء تختلف باختلاف المدن والأحياء فهي في البنادر أقل منها في مصر والاسكندرية ، وهي في القرى لاتكاد تذكر بالنسبة الى المدن الكبيرة ، فيتكلف البناء من خمسمائة الى ألف جنيه في المدن وذلك من اختباراتنا السالفة ، وقد يتكلف من مائة الى مائتي جنيه في الأرياف ، ذلك تبعاً لنوع البناء ومظهره ومنافعه التي توضع على أساس مايحتاجه الصبيان في القرى أو في المدن .

أما الميزانية السنوية التي يجب أن تتوافر لهذه الوحدات ، فهي تختلف باختلاف الجهات ايضاً ، ففي القاهرة يتكلف الصبي الواحد مابين جنيه واحد في السنة وخمسة جنيهات تبعاً لمقدرة القائمين بها مالياً ولنوع الخدمات التي يقومون بها ، وتعدد أوجه الخدمات أم حصرها في حدود لاتتعداها ، وفي القاهرة وحدات تصرف على الصبي الواحد جنيهاً واحداً في السنة وفيها وحدات تصرف خمسة جنيهات على الصبي في السنة ، كما أن فيها وحدات تصرف مابين هذين الرقمين . يميل بعضها الى أعلاهما وتنحدر بعضها الى أقلهما ، كل منها تبعاً لرغبة القائمين بالعمل ومقدرتهم عليه ، ونظن أن الحالة في الريف تختلف عنها في المدن تبعاً لأوجه الصرف .

والوحدات القائمة تعيش على التبرعات والهبات من الأفراد والهيئات وعلى بعض الأعانة تتلقاها من الحكومة ، ولكن لها جميعها ايراد من الصبيان أنفسهم ، مايدفعونه اشتراكا منهم في هذه المعاهد ، ويتراوح مايدفعه الصبي الواحد في السنة مابين القرشين والعشرين قرشاً ، وهو مبلغ ضئيل ، ولكنه ايراد على كل حال يجب أن يعمل حسابه عند عمل الحساب .

وهنالك أيضاً الشبان الذين ربوا في هذه المعاهد ، وصرحت لي بدورها على أن تحتفظ بهم وتحسب لهم وقتاً مستقلا عن وقت الصغار ينتفعون بالمعهد فيه فاذا انتهى نشاط الصبيان في الساعة السابعة مساء مثلا ذهبوا إلى منازلهم وأخلوا النادي للكبار يستعملونه من السابعة إلى العاشرة مساء مثلا ، وهؤلاء يدفعون قدراً من المال قد يكفيهم للصرف على نشاطهم دون حاجة إلى الاعانات إلا ما كان نافعا لا يقام له وزن أو يعمل له حساب ، كثمن النور والمياه التي يستعملونها ، يتراوح ما يدفعه هؤلاء ما بين العشرين والخمسين قرشاً في السنة .

ومعنى هذا الكلام أن هذه الوحدات تصلح لخدمة الصبيان في الحالة الراهنة ، ثم تو الى خدمتهم شباناً فرجالا فكهولا ، بحيث أن الصبي ينضم إلى إحداها ويبقى فيها إلى ماشاء الله ، يفيد منها أنواع النشاط وينتفع بضروب الخدمات التي تصلح للاطفال وللصبي وللشاب وللرجل وللكهل ، فاذا رأى الشعب أن يعم هذا النظام الآن للصبيان في البلاد كلها يصبح أهل البلد جميعاً أعضاء في نوادي وهيئات تخدم مصالحهم وحياتهم الاجتماعية بعد عشرين سنة ، وبعبارة أخري ينتظم الشعب كله في أندية بعد عشرين أو ثلاثين سنة

وليذكر القاري أن الاصلاح لأية أمة يبدأ دائماً أبدا باصلاح أحوال الطفولة فيها ، فلسنا إذاً ندعو إلى بدعة جديدة ، والشواهد في التاريخ الحديث كثيرة على هذا ، فقد تنبهت بعض الدول في وقتنا هذا الذى نعيش فيه فصرفت كل همها وعنايتها للطفولة حتي أخرجت جيلا من الرجال نراه الآن يختلف كل الاختلاف عن آبائه أو الجيل الذى سبقه بعشرة ، ونستطيع نحن في هذا البلد ان نخرج جيلا يختلف عنا في الميول والأمزجة وقوة النفس ومضاء العزيمة وصلاحية الأخلاق والكفاية لمواجهة الحياة ، ويفضل جيلنا من كل هذ الوجوه .

وعلى كل حال تصلح هذه الوحدات لأغراض متنوعة كما بينا ويمكن استغلالها الفائدة الشعب من وجوه كثيرة ، هذا حق ، ولكن ما يهمنا هنا وفي هذا المقام هو تنظيم الوحدة وإعدادها ، ففي اختبارنا واختبار سوانا ممن مارسوا هذه الخدمة بين الصبيان أن الوحدة تستطيع أن تخدم ضعفي عدد ما تسع من الصبيان ، فاذا كانت تتسع لمائتي صبي ، يلعبون فيها وينشطون ويساهمون في كل ما تضطلع به في وقت واحد ، فان هذه الوحدة بالذات يصح أن تجعل الأربعمائة صبي يلتحقون بها ويسجلون أسماءهم فيها وينتفعون لما تقدمه لهم من الخدمات المختلفة .

ذلك لأنه وجد بالاختبار أن أكثر الصبيان يدرجون على المساهمة في النشاط مرتين أو ثلاثاً في الأسبوع فقط وذلك لطبيعة أعمالهم أو لانشغالهم بامور العيش باقي الوقت أو للمرض أو للسفر ، وعلى كل حال وجدنا بالاختبار أن الوحدة تكفي لضعفي عدد من يستطيعون النشاط فيها في أكثر أوقاتها ازدحاماً بالنشاط ، وعلى هذا يكفي الأمة أن تدبر الوحدات التي تتسع لنصف عدد صبيانها في وقت واحد ، وبذا تستطيع أن تكفل لكل صبي في القطر مكانة في هذه الوحدات .

مما تقدم نرى أن الوحدة التي تتسع لمائتين وخمسين صبيا ينشطون فيها في وقت واحد تتسع لخمسمائة ينتمون اليها ويفيدون منها في أوقاتهم المختلفة تحتاج إلى ما يأتي :

١ — أرض فضاء سعتها الف وخمسمائة إلى الفي متر مربع .

٢ — بناء به أربع إلى ست حجرات وعشرون دشا وخمسة مراحيض

٣ — سور حول الأرض كلها بباب يجلس عنده الخادم لضبط الحياة في وقت النشاط

٤ — يتكلف هذا ما بين خمسمائة والف جنيه بأثمان ما قبل الحرب . هذا بخلاف ثمن الأرض .

٥ — لهذه الوحدة أربعة إلى ستة مشرفين

٦ — ميزانيتها السنوية ألف جنيه باعتبار جنيهين لكل صبي يلتحق بها ويفيد منها

وبالرجوع إلى كتاب الاحصاء السنوي لسنة ١٩٤١ نجد أن بالقطر المصري كله من الأطفال ما بين العاشرة والرابعة عشرة — وهو السن الذي يجب أن يبدأ به المصلحون ١٫٩٠٠٫٩٠٠ حسب تعداد سنة ١٩٣٧ أو ما يقرب من المليونين من الأطفال في هذه السن ، نصف هؤلاء أو ما يقرب من النصف بنات لا شأن لنا بهم في هذا الكتاب والنصف الآخر من الصبيان . فلو عملت لهم وحدات من هذا القبيل تضم كل واحدة منها ٥٠٠ صبي لاحتاجت البلاد كلها إلى ألفي وحدة ، وفي البلاد حسب تعداد سنة ١٩٤٠ ، ٨٥٩٦ مدرسة ، قد نجد منها الفين تصلح لهذا العمل . فتغني البلد عن البناء وتحضير المنشآت.

وعلى كل حال ، وبفرض أن المشرفين على المدارس في البلاد يأبون أن تستعمل مدارسهم للخدمة العامة ، فان البلاد في حاجة إلى ألفي معهد من هذا القبيل في العشرين سنة القادمة حتى تستطيع أن تولي أطفالها ما يستحقون من العناية ، ويلاحظ القارىء أنه يدخل في حساب المليون صبي الذين نريد خدمتهم تلاميذ المدارس بجميع أنواعها ، ويخيل الينا أنه من المستحسن ضمهم إلى باقي أبناء المصريين في هذا النظام ، حتى نبني جيل المستقبل على أسس اجتماعية موحدة سليمة . أما التفرقة ، أو عمل معاهد خاصة للتلاميذ فقد يدخل ونظام الطبقات في بلد ينكر أهله هذا النظام بحكم الدين وبحكم التقاليد.

فبفرض أن أولى الأمر في المدارس رفضوا أن يفتحوها لمثل هذا العمل ، وبفرض أن الأمة عزمت على سلوك هذا السبيل وقبول هذا المشروع لخدمة الصبيان ينتج ما يأتي :

١ — يحتاج البلد الى الفى مهندس.

٢ — يتكلف إنشاؤها ما يقرب من المليونين من الجنيهات.

٣ — يحتاج العمل إلى الفى خادم.

٤ — يتطلب الأمر عشرة آلاف مشرف.

٥ — تكون الميزانية السنوية لهذا المشروع ما يقرب من المليونين من الجنيهات.

هذا مشروع ضخم، يستنفد جهداً ومالا كثيراً، ويتطلب تنظيما بعيد الأثر وعلى آجال طويلة ونظن أن من يقرأ هذه السطور يمر بها مر الكرام، ولا لوم عليه في ذلك لأننا لم نعهد من أنفسنا الأقبال على المشروعات الضخمة الطويلة الآجال، وبخاصة ما كان منها لا يمس الأعمال الاقتصادية أو العمرانية، كبناء القناطر والجسور أو تمويل القطن أو البصل، أو ما كان يتصل فيها بالرى والصرف، أما المشروعات الاجتماعية الصرفه التى تعمل على تغيير ما بنفوس الناس، وعلى تغيير العلاقات الاجتماعية وتنظيم الجماعات، فهذا مالا عهد لنا به فى هذا البلد، وهذا ما يكون موضعا للشك والتردد.

كل هذا صحيح ولكن السؤال الذي يتردد في خاطرنا الآن هو هذا: هل تبرر نتيجة العمل كل هذا الجهد والتدبير والتنظيم وبدر المال بالملايين؟ لا يستطيع فرد أن يجيب على هذا السؤال، وإذا أجاب، فالجواب عفو الساعة؛ وإنما من يجيب عليه بالايجاب أو بالرفض هو اللجان التي تدرسه من جميع نواحيه دراسة عميقة واسعة بحيث لا تغفل اعتباراً واحداً من آلاف الاعتبارات التي تدخل في الموضوع وتؤثر فى الحكم عليه أوله.

بعد هذه الدراسة، وفي حالة ما إذا كان الحكم فى صالح هذا العمل لصبيان البلاد، تدرس اللجان أين تبدأ ومتى تبدأ، وبأى عدد من الوحدات تبدأ، وتضع برنامجاً يحقق هذه الخدمة على عدد معين من السنين،

وتحدد أعمار الأطفال ومن أية سن تبدأ ، والى أية سن يبقى الصبي بين الصبيان ، وفى أية سن ينقل الى قسم الشباب ، وكيف توفق بين أوقات الجميع ، وكيف تنزع العمل وتدبر الأمور بحيث أن الصبي الذي ينضم لوحدة ما يجد مكاناً له بشكل من الأشكال فى نظام الأندية الشعبية ، وكل هذه دراسات تستغرق وقتاً طويلا وجهوداً مضنية وتتطلب سياسة معينة للتربية الشعبية توضع وتنفذ بغض النظر عن التقلبات السياسية فى البلد وبغض النظر عمن يتولى الحكم من الأحزاب ومن منهم فى المعارضة ، وبغض النظر عما إذا كان البرلمان منعقداً أو منفضاً ، وانى لنا بمثل هذه السياسة فى تربية الشعب التى لاتتأثر بالتقلبات الحزبية فى البلاد .

وإذا وضعت سياسة تربوية للشعب فى حياته القادمة أو للجيل الناشئ نظن انها يجب أن توضع على أساس مايأتي دون سواه .

١ — خدمة الشعب أخلاقياً وصحياً واجتماعياً واقتصادياً

٢ — تربية أفراد الشعب على الولاء للشعب وللجماعة المصرية وللجماعات التي تتكون منها الأمة .

ولا يتم شيء من هذا إذا وجد المال ووجدت الوحدات وعزمت الحكومة والأمة على الاضطلاع بالمشروع إلا فى حالة توافر الشبان الذين يستطيعون أن يتصلوا بأطفال الشعب ويبثوا فيهم كل هذه الفضائل التي ذكرنا ، ويؤدوا لهم كل هذه الخدمات ، هؤلاء هم حجر الزاوية فى البناء كله ، والواقع أن القائمين بمثل هذه المشروعات فى القاهرة يلقون العناء كل العناء فى اكتشاف المشرفين الذين يمكنهم أن يؤدوا هذه الخدمة للأطفال .

ذلك لأنه ليس كل شاب حسن الخلق رضي النفس يصلح لمثل هذا العمل ، وانما يجب أن يكون كما وصفنا ، ثم يجب أن يصرف ثلاث أو أربع سنين فى دراسة مستمرة تنظم فى بعض المدارس لهذه الغرض بالذات ، ثم يجب أن يمارسوا العمل بعد هذه الدراسة حتى يكتشفوا ما إذا كان هذا العمل يتفق وأمزجتهم واستعدادهم الفطرى أم لا .

وعلى ذلك يخيل إلينا أنه في حالة قبول مثل هذا المشروع يجب أن يوسع ميدان الدراسة في مدارس الخدمة الاجتماعية الموجودة الآن بحيث تخرج لنا طائفة كبيرة من هؤلاء . ثم يخيل إلينا أنه يحسن بالجامعة المصرية وبمعهد التربية أن يضعا مناهج الخدمة الاجتماعية ويدخلاها في برامجها ، ويوجدا لها أقساماً خاصة بها ، ويكون طلبة هذه الأقسام من الموظفين الحاليين الذين يريدون أن يتسع عليهم باب الكسب ، وفي نفس الوقت يؤدون خدمة للبلد .

في هذه الحالة تكون الدراسة ليلا حتى يستطيع آلاف الموظفين الشباب المساهمة فيها ، فهي من جهة ثقافة عامة تفضل بكثير إضاعة الوقت فيما لا يجدي أو فيما يضر بهم وبحياتهم ، ثم هي في نفس الوقت خدمة عامة وضريبة في عنق القادرين عليها ، وبعد فهي باب للكسب يرغب الكثيرون منهم ولوجه لتحسين معيشتهم ، ولا لوم عليهم في هذا ، بل يثابون عليه ويدخلون به في عداد المواطنين النافعين . ولا يخفى أننا ندعو إلى هذا حتى لا يضطر الشعب والدولة إلى توظيف عدد كبير من الموظفين الدائمين لهذا العمل ، فضلا عن أن في هذا من الأعباء المالية ما تنوء بحمله البلاد فانه مضيعة للجهود ؛ فالصبيان في المدارس أو المصانع طيلة اليوم ، وهم يفرغون من هذه وتلك من بعد الظهر ، فلا نظن أن هنالك ضرورة لاستخدام موظفين مستديمين يقعدون طيلة اليوم في هذه المعاهد دون عمل يقومون به .

لكل هذه الأسباب يخيل إلينا أننا نستطيع أن نستغل أوقات فراغ هؤلاء الشبان فتفيد البلاد ويفيدون .